قضيّة السّرقات الشّعريّة عند ابن شرف القيرواني

Poem's Plagiarism Issue According to Ibn Sharaf Al-Qayrawani.

أ. علي لشهب♥

إشراف أ. د. أمحمّد داود♥

تاريخ الاستلام: 14-10-2019 تاريخ القبـــــول: 09-04-2022

ملخّص: تعدّ قضيّة السّرقات من القضايا المطروحة والشّائعة في نقدنا العربيّ لكنّها تكاد تكون مجهولة مع النّاقد ابن شرف القيرواني، الذي طرحها طرحا موجزا في كتابه "مسائل الانتقاد". وإن كان الإيجاز والسّرعة قد غلبا على نص ابنِ شرف، كما يقتضي في أسلوب المقامة، إلاّ أنّه لم يتركها سدى، بل أشار إليها، وأبدى رأيه فيها وذكر ما تحمله من تقسيمات... ومن هنا جاءت هذه الدّراسة شارحة لنص ابن شرف، كاشفة لما يحمله النّص من إشارات ودلالات، مُعلّقة ومعلّلةً في ذلك بما تدعو إليه الحاجة، وتقتضيه الدّراسة، ويتطلّبه البحث العلمي.

الكلمات المفتاحيّة: ابن شرف، السّرقات، المعنى.

Abstract: Plagiarism is a big and common issue for researchers in Arabic criticism, however, many researchers did not discuss this issue from the author" Ibn Sharaf Al-Qayrawani "'s point of veiw, who has slightly mentioned plagiarism in his book" Masaïl Al-Intiqad". Although plagiarism

♥مخبر الخطاب الحجاجي، تيارت، الجزائر، البريد الإلكتروني : ali.lekmari91@gmail.com (المؤلّف المرسل).

♥مخبر الخطاب الحجاجي، تيارت، الجزائر، البريد الإلكتروني: daoudmhamed74@gmail.com

in the previously mentioned book has been briefly discussed due to the manner of "rhymed prose" which is known as "The Maqama", the author showed his opinion regarding plagiarism and stated its sections…

Therefore, this study attempts to explain and highlight 'Ibn Sharaf's text on plagiarism to reveal its justified symbols and connotations.

In addition the study extends and gives further discussion on the targeted book which would provide a significant contribution to the existing literatures in this field.

Keywords :Plagiarism, Ibn Sharaf, the meaning.

مقدّمة: إنّ النّقاد المغاربة –كغيرهم –قد بسطوا القول في قضايا الأدب والنّقد وخاضوا كما خاض المشارقة في التّنظير النّقدي، والإبداع الأدبي، وطرحوا مسائل فلسفيّة هامة، وقضايا نقديّة ما فتئت في الحقيقة تتكرر من جيل إلى جيل، ومن عصر إلى عصر، إلاّ أنّهم ألبسوها ميزة الخصوص، وأظهروها للناس بمظهر يختلف أحيانا عمّا عُرف لدى المشارقة؛ أسلوبا ومنهجا وتفكيرا وإبداعا، وبذلك زادوا زيادة حسنة في التّفكير الإنساني.

ولعلّ من بين هؤلاء العلماء والنّقاد ابن شرف القيرواني الذي عاش زمن ابن رشيق، فهو ناقد مدقق، وكاتب مترسل، وشاعر مجيد، حتى إن المعز بن باديس قرّبه إلى حضرته وقدّمه على كثير من العلماء والأدباء، يوم كانت القيروان زاهيّة بالعلوم والفنون والآداب، لكن بعد ذلك تقلّبت الحال تحت وطأة الزّحف الهلالي، فخرج ابن شرف –كغيره –إلى صقليّة ومكث فيها أعواما، ثم اجتاز الأندلس وحده فسكن المريّة وغيرها وتردد على ملوك الطّوائف كآل عباد وغيرهم، وفي إشبيليّة كانت وفاته سنة 460هـ.[1]

جاء كتاب ابن شرف "مسائل الانتقاد" في شكل مقامة، حاول النّاقد من خلاله أن يتميّز عن غيره من النّقاد في طرح القضايا النّقديّة بشكل بديع، فجاء الكتاب حاملا لكثير من القضايا النّقديّة رغم صغر حجمه.

وقضيّة السّرقات الشّعريّة من بين القضايا النّقديّة المطروحة في هذا الكتاب، وهي محلّ هذه الدّراسة، وقد عُدّت –على عمومها –من أبرز القضايا النّقديّة، وأبعدها

صيتا، وأكثرها معالجة ودراسة، بدءًا بابن سلام مرورا بابن شرف وابن رشيق إلى ابن الأثير. فكيف عالجها ابن شرف القيرواني؟

ستشرع دراستنا في تقديم نص ابن شرف حول السّرقات، محاولةً التّمعّن في ألفاظه ومعانيه، والتّوغّل قدر المستطاع في التّأويلات المحتملة، للتقرّب في ذلك مِنْ فهمِ مراد ابن شرف، رغم الإيجاز الظّاهر في نصّه، وقلة الدّراسات حوله، ونورد فيما يلي نصه كاملا، يقول:

---

[1]. ينظر: قلقيلة عبده عبد العزيز، النّقد الأدبي في المغرب العربي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1988، ط2، ج1، ص216 .218.

. الزّركلي خير الدّين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين بيروت، ط.15، 2002، ج.6، ص138. ..."

ومن عيوب الشّعر السّرَق، وهو كثير الأجناس في شعر النّاس: فمنها: سرقة ألفاظ. ومنها: سرقة معان. وسرقة المعاني أكثر؛ لأنّها أخفى من الألفاظ. ومنها: سرقة المعنى كلّه. ومنها: سرقة البعض. ومنها: مسروق باختصار في اللفظ وزيادة في المعنى، وهو أحسن السّرقات. ومنها: مسروق بزيادة ألفاظ وقصور عن المعنى وهو أقبحها. ومنها: سرقة محضة بلا زيادة ولا نقص.

والفضل في ذلك للمسروق منه، ولا شيء للسارق، كسرقة الحَسَن أبي نواس، في هذه القصيدة التي ذكرناها معنى أبى الشّيص بكماله. قال أبو الشّيص:

وقفَ الهوى بي حيث أنتِ فليس لي متأخّرٌ عنه ولا مُتَقَدَّمُ

فسرقه الحسن بتمامه فقال:

فما جَازَهُ جُودٌ ولا حلَّ دونه ولكن يَسِيرُ الجود حيث يسير

فهذا هذا، على أنّ بيت أبى الشّيص أحْلَى وأطبع، ومع حلاوته جزالة. وقد ذُكِرَ عن الحَسَن أنّه قال: مازلتُ أحسد أبا الشّيص على هذا البيت حتى أخذتُه منه.

وسرقة المعاصر قصورُ هِمَّة، وبهذه القصيدة يناضل أصحاب الحَسَن عنه ويخاصمون خصماءه، مقرّين بأن ليس له أفضل منها، ولا لَهُم إلى سواها معدِل عنها.

فقس بِفَهْمك، وأعْمِل فكرك، على ما وصفناه من أبواب السّرق، ما وجدتَه في أشعارٍ لم أذكرها، يظهرْ لك جميع ما وصفناه، ويبدو لك وجهُ ما رسمناه، إن شاء الله."[1]

يُثبت ابن شرف من البداية أن السّرقات من عيوب الشّعر، فهو يراها –مِثْل أغلب النّقاد –شائنة معيبة غير محمودة من قِبل الشّعراء[1]، وهي على درجات من المدح والذّم، إلا أنّ الإكثار منها والاتّكال عليها في أكثر الأحيان تدل على بلادة في الطّبع، وعجز في القريض[1]، ويُستثنى من ذلك ما تواردتْ عليه الخواطر[1]، ووقَع الحافر على الحافر، فإنّه لا يُدرج في باب السّرقات.

ثم يقول:" وهو كثير الأجناس، في شعر النّاس".

"وهو" تعود على السّرق[1]، وأراد بالنّاس الشّعراء، ويبدو على هذه الجملة ميلُ ابن شرف إلى البديع والسّجع، حينما أتى بلفظتيْ "الأجناس" و"النّاس"، فهو مُكثر في كتابه من البديع، معجَب به، وما دام كتابه النّقدي جاء في شكل مقامة، فلا نعجبُ من ذلك، لأنّ مِن سِمات المقامة الإكثار من البديع[1].

ولعلّ المتأمل في هذا النّص سيدرك أنّ السّرقات لا تكون إلاّ في الألفاظ والمعاني، وعليهما يقوم كل كلام، ثم تأتي بعد ذلك التّقسيمات الفرعيّة الأخرى، وهذا هو المخطّط:

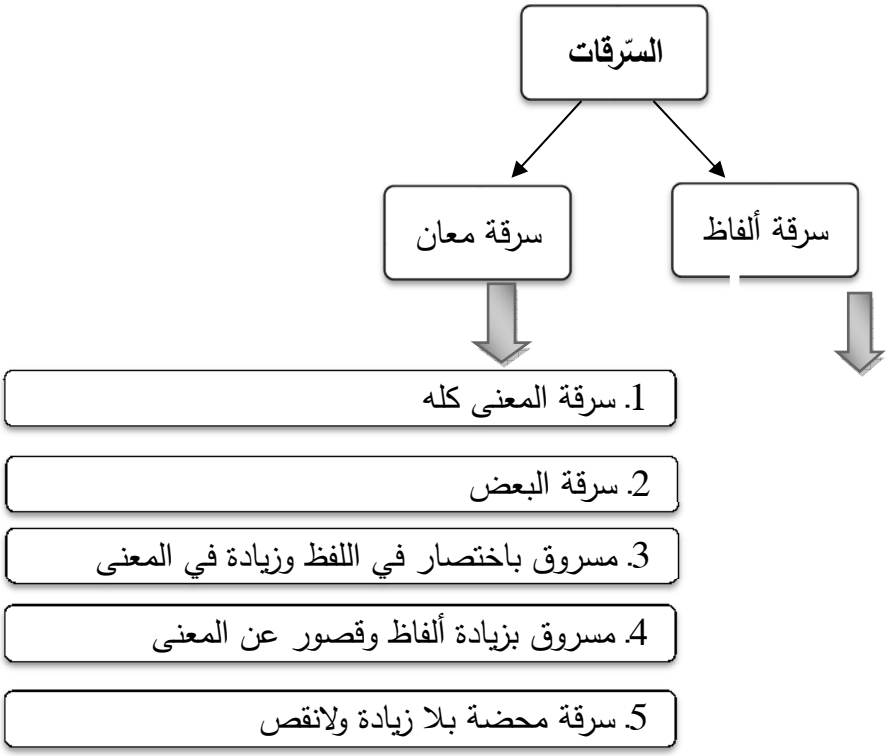

(مخطّط توضيحي حول السّرقات وفروعها عند ابن شرف القيرواني)

وكما نلاحظ؛ فإنّ هذه التّقسيمات الفرعيّة أغلبها يندرج ضمن سرقة المعاني لأنّها روح الألفاظ[2]، ولذلك كانت أكثر طروقا من الألفاظ، وهي الرّكن الرّكين في قضيّة السّرقات وعليها مدار الحديث.

1. سرقة ألفاظ: يبدو في هذا القسم وكذا في الأقسام الأخرى التي وضعها ابن شرف للسرقات انعدام الشّرح والتّعليل، وإظهار الدّليل، إلاّ دليلا واحدا في بيت أبي نواس مع أبي الشّيص، وسيتمّ دراسته فيما يأتي.

يُلاحَظُ أنّ هذا القِسم (سرقة ألفاظ) يتشابه مع القسم الأخير(سرقة محضة بلا زيادة ولا نقص)، لكن لم يتبيّن لنا فيه؛ هل سرقة الألفاظ هذه جملةً أم جزءا؟ هل هي سرقة كاملة كأخذ بيت، أم ناقصة كأخذ عجُزِ بيت أو أقل؟

يبدو أنّه أراد اشتراك بعض الألفاظ لدى الشّعراء لا كلّها، كقول بشار:

مَن راقبَ النّاسَ لم يظفر بحاجته وفاز بالطّيبات الفاتكُ اللّهِجُ

فقال سلم الخاسر بعده: مَن راقبَ النّاسَ ماتَ غَمّا[3]....

لقد تمَّ إبداء هذا لانتفاء الشّرح من قبل ابن شرف ومَن أتى بعده، فابن شرف لم يدقق في سرقة الألفاظ هذه؛ هل هي في كلمتين أم ثلاث أم أربع أم خمس... وإن كان هذا النّوع عند جماعة ليس من قبيل السّرقات[4]، على أساس أنّ المعاني هي محلّ الدّراسة في موضوع السّرق.

وممّا تميل إليه هذه الدّراسة هو أنّ ابن شرف قد أتى بهذا القسم على العموم كبعض العناوين الرّئيسة التي لا تحتاج إلى طول كلام، فهي لا تحمل مادة تفسيريّة توضيحيّة إلا بفروعها الموجودة أسفلها، والتي سيأتي شرحها.

2. سرقة معان: هذا القسم هو حجر الأساس في هذه القضيّة كلِّها، لأنّ سرقة المعاني أكثر، وأخفى من الألفاظ[5]، إلاّ أنّ محمّد مرتاض وبشير خلدون لم يقفا عند هذا القسم بالذّات، بل اكتفيا بأن قالا: سرقة المعاني شائعة ذائعة متداولة بين الشّعراء[6]، وسنقف في هذه الدّراسة عند هذا القسم وقفةً عاجلة، لأنّ الوقوف عنده طويلا سيجُرّ البحثَ إلى الحديث عن الأقسام الفرعيّة الأخرى التي سيأتي دورها واحدة واحدة. فسرقة المعاني تُعد من أعسر المواضيع بحثا، لأنّها –كما ذُكر –كثيرة العدد بعيدة الغور، شديدة الالتّباس على العام والخاص، وهي –في حد ذاتها –منها ما هو مطروح في الطّريق، ومنها ما هو خفيّ المسلك دقيق. فهل كلّها تدخل في باب السّرقات؟

إنّ من الصّعب أن نُدرج كل ذلك في باب السّرقات، ما دامت للشعراء اشتراكات في بعض الصّور والمعاني، حتى إنّ الحديث عن المشترك أيضا ليس بالأمر البسيط، فهو يحتاج إلى دقة في النّظر، وإعمال في الفكر، وإحاطة بالموضوع مع الضّبط، لأنّه لو سالنّا سائل: متى نقول للمشترك مشتركا؟ هل حينما يعرف لدى العام والخاص؟ ثم متى عُرف هو بين العام والخاص؟ أخُلقَ بالفطرة، أم سُمع مِن واحد فشاع بين الجماعة؟ ألا يمكن أن نقول أنّ المعاني المشتركة كانت في البداية معان مخترعة؟ أم إنّ الاشتراك يرجع إلى المعاني العامّة التي في جوهرها موجودة في كل الأذهان، لا المعاني الخاصّة التي هي بعيدة المنال، فهي لا تُحاكُ إلاّ بالإبداع الفائق، من قِبل العبقريّ الماهر؟

هل هناك من المعاني المشتركة كذلك معان موجودة في الأذهان لكنّها معدومة في البيان؟ ثم بأيّ ضابط حكمنا على المعنى بأنّه مشترك؟ ألا يمكن أن يصير المخترع البديع كذلك مشتركا بعد الإقرار والتّداول؟

رأينا إذن كيف هي قضيّة السّرقات وما يجري داخلها من تساؤلات؟، رغم أنّ هذه الأسئلة في الغالب كانت تتمحور حول المشترك، والمشترك في الحقيقة صفحة من كتاب، وقزعة من سحاب في موضوع السّرقات، وهذا يدل على أنّ الخوض في قضيّة السّرقات صعب على النّاقد البصير، فضلا عن الدّارس الصّغير.

هكذا هي السّرقات إذن[7]. فـ"المعاني أبدا تتردّد وتتولّد، والكلام يفتح بعضه بعضا"[8]، وباب الابتداع في المعاني مفتوح إلى يوم القيامة[9]، ولذلك أثبت ابن رشيق أن لا أحد من الشّعراء يستطيع أن يدّعي السّلامة منها[10]، لأنّ السّرق كما قال الجرجاني "داء قديم، وعيب عتيق"[11]، ولا يزال الشّعراء يستعينون بخواطر وأفكار بعضهم بعضا، ما دامت هناك استمراريّة في الحياة، وحركة في الوجود.

أ. سرقة المعنى كلّه: أوّل هذه الأقسام الفرعيّة سرقة المعنى كلّه، وابنُ شرف لم يقدم شرحا –كما ذُكر –إلاّ في هذا القسم بالذّات، وإن كان الشّرح ليس إلاّ شاهدا شعريا من أبي الشّيص[12] وأبي نواس، لكنّ المشكلة أنّ ابنَ شرف ترك تقديم الشّاهد في آخر حديثه حينما فرغ من ذكر جميع التّقسيمات الفرعيّة الخاصّة بالسّرقات.

يقول بعد أن أتم حديثه عن كل أنواع السّرقات: "والفضل في ذلك للمسروق منه ولا شيء للسارق، كسرقة الحسن أبي نواس، في هذه القصيدة التي ذكرناها[13]معنى أبي الشّيص بكماله، قال أبو الشّيص:

وقفَ الهوى بي حيثُ أنتِ فليسَ لِي مُتأخَّرٌ عنهُ ولا مُتقَدَّمُ [14]

فسرقه الحسن بتمامه فقال:

فمَا جَازَهُ جُودٌ ولاَ حَلَّ دُونَهُ ولَكنْ يَسِيرُ الجُودُ حَيْثُ يَسِيرُ [15]

فهذا هذا[16]، على أنّ بيت أبي الشّيص أحْلَى وأطْبَع، ومع حلاوته جزالة. وقد ذُكِرَ عن الحَسَن أنّه "قال" [17]: مازلتُ أحسد أبا الشّيص على هذا البيت حتى أخذتُه منه.

وسرقة المعاصر قصور همّة، وبهذه القصيدة يناضل أصحاب الحسن عنه ويخاصمون خصماءه، مقرين بأنّ ليس له أفضل منها، ولا لهم إلى سواها معدِل

عنها"[18]. يبدأ ابن شرف بالبيان، وتقديم المثال بكاف التّشبيه: **كسرقة** أبي نواس **معنى** أبي الشّيص **بكماله**، فبعد أن قدم البيت قال: "فسرقه الحَسَن **بتمامه**". وهنا نسأل: هل سرقة المعنى **بكماله** كسرقة المعنى **بتمامه؟** لأنّ ابن شرف استعمل مصطلح الكمال في البداية ثم غيّره إلى مصطلح التّمام[19]. ثم بعد ذلك يعقّب ابن شرف على المثال فيقول: "على أنّ بيت أبي الشّيص أحلى وأطبع، ومع حلاوته جزالة"[20]. لكن، هل كان معنى أبي الشّيص مخترعا بديعا لم يُسبق إليه؟ لأنّ السّرق لا يُعد كذلك إلاّ إذا كان في البديع المخترع[21]، أم أنّ ابن شرف يرى السّرقةَ سرقة ولو كانت في المعاني المشتركة؟ [22].

كم وددتُ أن أجد توضيحا لهذا القسم بالذّات، حتى إنّ محمّد مرتاض في كتابه "النّقد الأدبي القديم" حين جاء إلى شرح هذا القسم وهو سرقة المعنى كلّه قال: "السّرقة لا تسمى كذلك إلاّ إذا سطا الشّاعر اللاحق على معنى السّابق الذي كان مبتكرا مخترعا حتى نسب إليه والتّصق بشخصه فعرف به، فإنّه حينئذ فقط يقال عنه إنّه سرق"[23]. فكان هذا تعقيبه وشرحه ببساطة وإختصار. أمّا بشير خلدون في كتابه "الحركة النّقديّة" فقد حسِبَ –في نظرنا –أنّ الشّاهد الذي قدّمه ابن شرف عن (سرقة المعنى كلّه) هو خاص بـ (سرقة محضة بلا زيادة ولا نقص). وأظنّ هذا لا يستقيم، مع علمنا بأنّ الشّاهد قد وضعه ابن شرف حينما كان يتحدّث عن (سرقة محضة بلا زيادة ولا نقص)، لكنّ السّرقة المحضة هذه نحسِبُها تلك التي تقع في اللفظ والمعنى معا بلا زيادة ولا نقص، والشّاهد الذي قدّمه ابن شرف هنا[24] يُظهر أخذ المعنى " بكماله" فقط دون اللفظ. ثم إنّ اختلاف الطّبعات في كتاب ابن شرف زاد الأمر تعقيدا وغموضا، ذلك أنّ الفواصل والنّقاط والرّجوعَ إلى السّطر هي علامات تغيّر في تأويل النّص وفهمه على الوجه الصّحيح،[25] وهذا ما وقع لدراستنا.

نأتي بعد ذلك إلى تعقيب ابن شرف حول بيت أبي الشّيص وأَخْذِ أبي نواس له حين قال "بيت أبي الشّيص أحلى وأطبع، ومع حلاوته جزالة"[26]. وقد استخرجنا منه فائدة وهي أنّ ابن شرف لا تأخذه أحكام الذين سبقوه من النّقاد والمتكلمين في الشّعر خاصّة حينما دفع أصحاب أبي نواس إلى إعجابهم ببيت شاعرهم، ومناضلة خصومهم على قصيدته مع أبي الشّيص، لكنّ ابن شرف أشار إلى "أنّ بيت أبي

الشّيص أحلى وأطبع...". وهذا يدل على أنّ ابن شرف لا تأخذه الجلبة والانتصار لشاعر ما لم يمرّ على المحكّ، فهو يقيم العمل حسب خبرته ومعرفته بالشّعر؛ فلا يرفع شاعرا لشهرةٍ نالها، أو لزمان وُلد فيه، أو لمكان أقام به، أو لجاه أو منصب حازه[27]. وفي ثنايا الكتاب كثير من الإشارات[28] التي لو تأملناها لخرجنا منها بفوائد كثيرة.

ب . سرقة البعض: هل "سرقة البعض" هذه في المعاني أم في الألفاظ أم هما معا؟ يبدو من العبارة السّابقة أنّه يقصد ههنا المعاني، لأنّ السّياق يؤكد ذلك، إذْ سَبَقَ أن قال: "ومنها سرقة المعنى كلّه. ومنها سرقة البعض"[29]. أي أنّه يقصد أخذَ جزء المعنى دون الكلّ، ولا يوجد شرح ولا شاهد له.

كان ابن الأثير من بين النّقاد الذين أشاروا إلى سرقة البعض هذه وقدّم لها الأمثلة ما شاء الله أن يكون، وقد اصطلح على هذا القسم بمصطلح "السّلخ"[30] وكذلك فعل يحي بن إبراهيم العلوي في كتابه الطّراز[31]، إلا أن ابن الأثير قسّم المصطلح إلى اثني عشر ضربا، واكتفى صاحب الطّراز بثلاثة أقسام فقط وسنقتصر على واحدة.

فمن ضروب السّلخ: أن يؤخذ بعض المعنى، كقول أميّة بن أبي الصّلت:

عَطاؤُكَ زينٌ لامرئٍ إن حبوتَه ببذْلٍ وما كلُّ العطاءِ يَزينُ

وليسَ بشينٍ لامرئٍ بَذْلُ وجهِه إليكَ كما بعضُ السّؤالِ يَشينُ

فأخذه أبو تمام ونقص من معناه فقال:

تُدعى عطاياه وفرا وهْيَ إن شُهرتْ كانتْ فخارا لمن يعفوه مؤتنفا

مازلتُ منتظراً أعجوبةً زمنـــــــا حتى رأيتُ سؤالا يجتني شرفا

"فأميّة بن أبي الصّلت أتى بمعنيين اثنين: أحدهما أن عطاءك زين، والآخر أنّ عطاء غيرك شين، وأمّا أبو تمام فإنّه أتى بالمعنى الأوّل لا غير."[32]

والحق أنّ سرقة البعض هذه قليل مَن قدّم لها الأمثلة، لأنّها –حقا –صعبة الإدراك، خفيّة الملمح؛ وكيف لا تخفى ولا تصعب وهي **سرقة**، ثم هي في **المعاني** ثم هي في **البعض** لا الكل.

ج . مسروق باختصار في اللفظ وزيادة في المعنى: هذا القسم طرحه كثير من النّقاد[33]، ولعلّ أولهم ابن قتيبة حين أتى إلى قول الأعشى:

وكَأسٍ شَرِبتُ عَلَى لَذَّةٍ وأُخْرَى تَدَاوَيْتُ مِنهَا بِهَا

إذ أخذه أبو نواس، وزاد عليه فقال:

دَعْ عَنكَ لَومِي فَإنَّ اللّوْمَ إغْرَاءُ ودَاوِنِي بالتي كَانَتْ هِيَ الدّاءُ

يقول ابن قتيبة: "فللأعشى فضلُ السّبقِ إليه، ولأبي نواسٍ فضلُ الزّيادة فيه"[34].

وجُل النّقاد يرونَ أنّ مثل هذا السّرق يدخل في الحسن منه، ولذلك قال ابن شرف "وهو أحسن السّرقات". ربّ سائل يقول: إنّ ابن شرف ذكر في البداية أنّ السّرق من **عيوب** الشّعر فكيف يقول عن قسم منه إنّه أحسن السّرقات؟ فالعيب والحسن لا يلتقيان! جواب ذلك على ما يبدو هو أنّ السّرقة معيبة على عمومها، لكن تتخللها جزئيات ذكرها السّابقون تُعدّ من قبيل الحذق والبراعة في قدرة الشّاعر على قرض الشّعر، كأنْ يسرق معنىً ويزيد فيه زيادة تُنسيك في البيت المأخوذ عنه، أو كأنّ يزيد في المعنى مع الإيجاز في المبنى، أو يأخذ المعنى فيَقلبه، أو يجعله في غرض غير الذي جيء به أولا وهكذا[35]... ثم إن ابن شرف –في نظرنا –لا يريد باسم التّفضيل(أحسن) إلاّ ليبيّن لنا منازلَ كلّ قسم، ويَفْرُق لنا السّيء من الأسوإ[36].

ولكنْ، قد يجري على القارئ هذا السّؤال: كيف نظر ابن شرف إلى (مسروق باختصار في اللفظ **فقط**) دون الزّيادة في المعنى؟ هل هو كذلك من **أحسن** السّرقات؟ لأنّه قريب منه قربا بيّنا. الحق أنّ ابن شرف لم يلتفت إليه[37]، ولا يَحق لهذه الدّراسة أن تخوض في مسألة لم يُبدها، لكنّ ميله إلى الإيجاز –في نظرنا –جعله يَعدِل عن **الحسن** إلى **الأحسن** مباشرة.

د . مسروق بزيادة ألفاظ وقصور عن المعنى: هنا إشارة؛ قال: "بزيادة **ألفاظ**" وفي السّابق قال: "باختصار في **اللفظ**". فالأولى جاءتْ بصيغة المفرد، والثّانيّة –هذه –جاءت بصيغة الجمع. فلمّا كان هذا العنصر من أقبح السّرقات أراد ابن شرف أن يُظهر قبحه فأتى له بصيغة الجمع" ألفاظ"، حتى يبيّن للقارئ أنها ألفاظ وألفاظ، لكنها خاويّة الوفاض؛ تشنيعا للسارق، وبيان قصوره. هذا العنصر –إذن –من أقبح السّرقات، لأن الشّاعر قد قصّر في إظهار المعنى مع كثرة اللفظ بلا طائل، فلا هو أحسن في الأخذ، ولا هو أحسن في السّبك والتّأليف وبهذا اجتمعتْ له مذمّتان؛ مذمة الزّيادة ومذمة القصور. والزّيادة وحدها كفيلة بأن يُوصَم الآخذ بالعيب، فكيف بمَنْ

تأخر في الأولى والثّانيّة؟ كما أنّ الزّيادة هذه –كما تبدو لنا –نوعان؛ زيادة مع تناغمٍ موجود بين الألفاظ وجرسٍ متسلسل بينها، وزيادة بحشوٍ منفّر، وتكرار مملّ. وكلتا الزّيادتين في الألفاظ لكن الفيصل بينهما في طريقة السّبك، وتخيّر المباني. والأُولى أَولى بالإعجاب والفضل.

ويمكن أن نقسّم السّرقات من خلال نظرة ابن شرف إلى ' الأحسن' و' الأقبح' إلى صنفين اثنين:

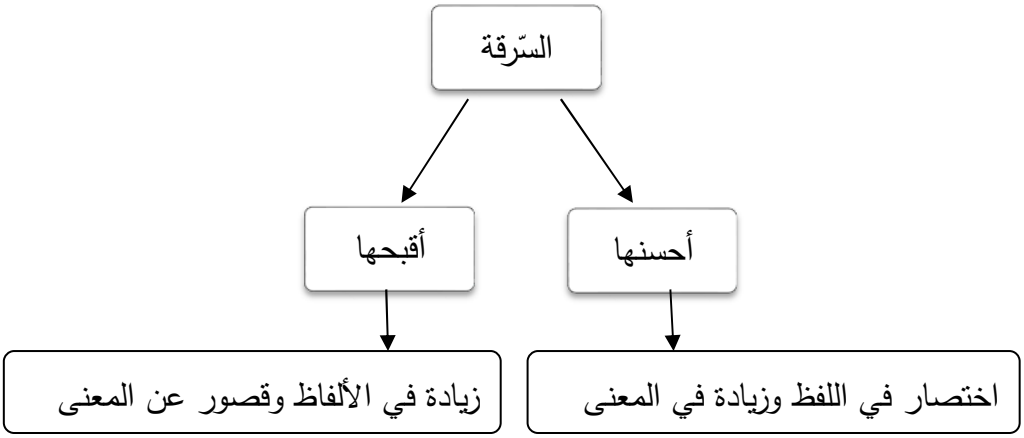

(مخطط توضيحي يبيّن الأحسن والأقبح في السّرقات لدى ابن شرف)

هـ . سرقة محضة بلا زيادة ولا نقص: قدِ التّبس علينا هذا الجزء بسبب المراجع التي تحدثت عن ابن شرف وقضاياه، واختلافِ وجهة نظر النّقاد، لذلك وقعنا في حيص بيص، فمازلنا نقدم ونؤخر، ونفكر ونقدّر، في ما وقع من التّباس وتسرّعٍ من قِبَل النّقاد الذين طرحوا هذه القضيّة بالذّات عند ابن شرف، لأنّ النّص ذو قراءات بسبب الاختصار الشّديد أوّلا، واختلاف الطّبعات والنّسخ ثانيا، والتّفاوت الموجود في طرح الأفكار ثالثًا. هذه الأسباب الثّلاثة هي التي جعلتْ هذه الدّراسة تشكك في كل كلام فالاختصار الشّديد يؤدي بالدّارس إلى التّأويل ومحاولة التّقرب من قصد المدروس، لذا فقد يحيد دون علم. واختلاف الطّبعات والنّسخ قد يزيد الأمر تعقيدا، وبإمكان ذلك أن يوقع الدّارس في قلب المعنى وتغييره؛ فالفواصل والنّقاط والشّكل وبداية الفقرات ونهايتها كلها اختلافات حصلتْ معي في النّسخ التي اطلعتُ عليها، وهي في الحقيقة اختلافات لا يُستهان بها. أمّا السّبب الثّالثّ وهو التّفاوت في طرح

الأفكار، فإنّه معهود لدى المتقدّمين من الكتّاب، حينما يقومون بالاطراد في كلامهم، ثم يعودون، وهذا ما جرى لابن شرف في مثاله الوحيد الذي ذكرته، إذْ قدّم الأجزاء كلها، ثم أتى في آخر قسمٍ وقال بأنّ الفضل في ذلك للمسروق، ثم قدّم المثال.

وكأنّه استأنف حديثه كما كان يفعل الجاحظ، فلا يعني أنّ الحكم الأخير والمثال أيضا خاصّ بالجزء الأخير، متعلّق به، لمجيئه قربه. وقد أثبتتْ هذه الدّراسة أنّ المثال الذي قدّمه ابن شرف في آخر حديثه هو خاص بـ (سرقة المعنى كله) وليس بـ (سرقة محضة بلا زيادة ولا نقص) وإن كان المثال قريبا منه، لأن السّرقة المحضة تشترك في اللفظ والمعنى معا. ولوَ اَنّا سلّمنا خلاف ما أثبتناه كيف نضع شاهد ابن شرف في السّرقة المحضة، وقد قال في الشّاهد: كسرقة أبي نواس **معنى** أبي الشّيص **بكماله**، فهل "سرقة المعنى بكماله" تعني (سرقة محضة بلا زيادة ولا نقص)؟ أم هي تعني (سرقة المعنى كلّه)؟ لا نظن المتأمل ههنا سينكر قرب الشّاهد من (سرقة المعنى كله)، والتّشابه الماثل بينهما من خلال حديث ابن شرف. والسّرقة المحضة لدى ابن شرف هي – فيما يبدو –تلك التي يسميها النّقاد بـ"النّسخ"[38]، وهي ما يجتمع الأخذ فيها لفظا ومعنى معا، وذلك بأنْ يأتيَ اللاحق فيأخذ بيت سابقه كما هو، بلا زيادة ولا نقص، أو بتغيير طفيف، كما ورد في بيت امرئ القيس مع طرفة، والحادثة مشهورة.[39] وربّما وقع الأخذ في البيتين كذلك[40]. والسّرقة المحضة هذه تتدرج تحتها بعض الجزئيات المهمة التي تختلف بحسب مقصد الشّاعر وطريقة أخذه؛ فالانتحال لا كالاصطراف، والإغارة لا كالمرادفة...[41] وهلمّ جرا. ثم يأتي الإشكال هنا أيضًا حينما يقول ابن شرف بعد هذا القسم: "والفضل في ذلك للمسروق منه، ولا شيء للسارق"[42]، فهل هذا الحكم خاص بالسّرقة المحضّة؟ أم ماذا؟ يرى أكثر الذين تطرقوا لقضيّة السّرقات عند ابن شرف أنّ هذا الحكمَ خاص بالسّرقة المحضة[43] كما في الشّاهد أيضا. أمّا هذه الدّراسة فما زالتّ بين بين، ولم تقف في صفهم تماما لأسباب ذكرتُ بعضها آنفا، وسأذكر بعضها الآن:

أوّلا. إذا سلمنا أنّ النّص الأصلي لابن شرف كما في نسخة شعلان وهي التي رجع فيها إلى السّطر حين إصدار هذا الحكم النّقدي، فإنّنا لا ننكر بانفصال القول وابتعاد الحكم عن القسم الأخير.

ثانيا. إذا سلمنا بهذا الحكم للقسم الأخير وهو السّرقة المحضّة، كيف نفسر اسم الإشارة 'ذلك' حين قال: "والفضل في ذلك للمسروق منه..."؟ لماذا لم يقل: "تلك" أو "هذه"؟، لأنّه – بحسَب نظرتهم –يتحدّث عن (السّرقة المحضة).

هذا ما جعل الدّراسة هذه تميل إلى خلاف ما ذهب إليه أغلب الدّارسين، لأنّ هذا الحكم **قد** يُراد به جميع أقسام السّرق، لأنّه حينما أتم ذكر الأقسام كلّها قال في الأخير: "والفضل في ذلك للمسروق منه". لكن قد يقول قائل: إذا كان الفضل في كل تلك الأقسام للمسروق منه كما ترى كيف نفسر إعجاب ابن شرف بالسّرقة المكوّنة من (اختصار في اللفظ وزيادة في المعنى) حينما رآها أحسن السّرقات؟

قلنا: لا يمنع مِن أن تكون السّرقة حسنة، ومع ذلك يبقى الفضل للمسروق منه لأنه صاحب السّبق، كما أنّ الحكمَ –في نظرنا –صادر على عموم السّرق، فلا يعني أنّ الحكم ينطبق على جميع الأقسام بالذّات. وممّا يزيد الأمر وضوحا أنّ ابن شرف أثبت من البداية أنّ السّرق من عيوب الشّعر، فهو عيب إذن، وما دام السّرق عيباً فإنّ "الفضل في ذلك للمسروق منه ولا شيء للسارق". وهذا هو الظّاهر من خلال التّتبّع والنّظر في نصّ ابن شرف القيرواني. ثمّ يقول ابن شرف بعد ذلك:" وسرقة المعاصر قصور همّة"[44]. فهل هذا الحكم يعني به أبا نواس؟ لأنّ الحكم جاء بعد استشهاده بسرقته هو لمعنى أبي الشّيص؟[45]

ربّما لا يكون كذلك. ولو مشينا مع رأي الجماعة[46] لقلنا إنّ ابن شرف قصد بهذا الحكم أبا نواس، لأنّه كان يستشهد بسرقته هو. وهذا دليل آخر يثبتُ ما ذهبتْ إليه هذه الدّراسة، لأنّ ابن شرف حينما يأتي بالشّاهد أو الحكم لا يعني تعلُّقَه بسابقه فطبيعة التّفكير أوّلا وطريقة بناء المقامة ثانيا قد يقتضيان ذلك أحيانا.

لقد تمنى بشير خلدون من ابن شرف أن يقدّم توضيحا لهذا الحكم بالذّات وهو:" سرقة المعاصر قصور همة"، إلاّ أنّ الدّارسين لابن شرف، والباحثين في قضيّة السّرقات لم يقدّموا هنا فائدة مرجوّة، وكان مِنْ واجب هذه الدّراسة أن تقف عند هذا الحكم، مُحاوِلةً أن يكون التّحليل – في هذا وفي غيره –موافقا لما أراده ابن شرف.

إنّ ابن شرف حين قال: "سرقة المعاصر قصور همّة"[47] يريد أن يُنبّه المعاصر على أن يكون أحرص النّاس على اجتناب السّرق، لأنّه يَشين بسمعته، ويُزري به

فالمعاصر مطّلع على أشعار السّابقين باختلاف منازلهم، هاضم لمعانيهم وألفاظهم عالمٌ بأساليبهم ومسالكهم، متفطّن لعيوبهم وسرقاتهم. فما كان إذاً على المستوعب والعالم والمدرك والمتفطن أن يكرر ما قيل، ويقع في عيوب سابقيه، مادام السّرق من عيوب الشّعر. كذلك لأنّ حياة المعاصر أدعى إلى الإتيان بالجديد، فالمعاني تتجدّد، والألفاظ تتغيّر مع حياة كل عصر وإقليم، ومن هنا وجب له اختراع المعاني، وإلباسها بألفاظ تليق بمقام عصره. كيف لا؟ وهو الذي يعيش حياتين، حياة السّابقين الأولين، وحياته هو. ولذلك ما إن يقع المعاصر في شراك السّرق ويجري على طريقة الأقدمين؛ لفظاً ومعنىً، قلباً وقالباً، فقد باء بالعيب والقصور. ولذلك فحُكْم ابن شرف وإن ظهرَ عليه الميل لأبي نواس إلاّ أنّه لا يَسلَمُ – فيما يبدو –من الإشارة إلى جميع المعاصرين الذين يتّخذون السّرقات قبلة، ويبنون أشعارهم على معاني القدماء من الفحول وأرباب الفصاحة والبيان.

وفي الأخير يقول ابن شرف:" فقس بِفَهْمك، وأعْمِل فكرك، على ما وصفناه من أبواب السّرق، ما وجدتَه في أشعارٍ لم أذكرها، يظهرْ لكَ جميع ما وصفناه، ويبدو لك وجهُ ما رسمناه، إن شاء الله."[48]ولقد حاولنا في هذه الدّراسة أن نقيسَ بفهمنا كما ذكر، ونعمِل فكرنا على ما وصف، ونأملُ أن تكون هذه الدّراسة موفقة في ذلك غير زائغة ولا مزيدة، رغم ما جاء فيها من تأويلات وإشكالات بسبب الطّريقة التي عالج بها ابن شرف قضيته، ففي نصه كثير من الالتّباس، وشدّة الإيجاز، وكثيرٌ من الأشعار التي تُعدّ في باب السّرقات يعوزنا أن نضعها في قسم من أقسامه المذكورة، لأن في بعض الأقسام لم نجد الصّورة الواضحة والمطابقة لقصده ومرماه، كما أنّ القسم الواحد أحيانا يندرج تحته أقسام عديدة... وإلى هنا نكون قد أتينا على نهاية هذه الدّراسة، الموسومة بـ: **قضيّة السّرقات الشّعريّة عند ابن شرف القيرواني**؛ وقد خلُصنا إلى أن قضيّة السّرقات قضيّة شائكة ومتشعّبة، وهي تتميّز عند النّاقد ابن شرف بالإيجاز في شرح الأقسام وندرة الشّواهد والغموض الحاصل بين الأحكام، وكذا السّرعة في الطّرح، والاكتفاء بأبرز الأقسام دون الدّخول في التّفرّعات والاصطلاحات، مع ملاحظة قلة الدّراسات الجادّة في هذا الميدان، التي لا تكاد تخرجُ عن مهيع واحد في الطّرح والمعالجة، ولذلك جاءتْ هذه الدّراسة –رغم المشقّة الظّاهرة

في الاجتهاد، والصّعوبة الكادحة في التّحليل–ساعيّة لوضع جل التّأويلات، وإبداء أبرز الملاحظات، ومشاركة الدّارسين في تعدّد القراءات ويبقى الكمال لله وحده.

الإحالات:

[2]. تشبيه المعنى بالرّوح واللفظ بالجسد كان متداولا بين نقادنا القدامى، ينظر على سبيل المثال: ابن طباطبا، عيار الشّعر، تح: عباس عبد السّاتر، مراجعة؛ نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة بيروت، ط1، 1982، ص17.

[3]. هذا البيت في الحقيقة يُستشهد به كثيرا في غير ما أشرنا إليه، لكن لا مانع أن يؤتى به ههنا إذا ما تحققتِ الشّروط. ينظر مثلا: العسكري أبو هلال، كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر، تح: علي محمّد البجاوي، محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، ط1 1952، ص214. وهناك شاهد آخر هو أقرب إلى ما ذكرتُ، ينظر: ابن رشيق، العمدة ج2، ص291.

[4]. ينظر: الآمدي الحسن بن بشر، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: السّيد أحمد صقر، دار المعارف مصر، ط4، ج1، ص127، 363. ينظر أيضا: هدارة محمّد مصطفى، مشكلة السّرقات في النّقد العربي . دراسة تحليليّة مقارنة، مكتبة الأنجلو المصريّة 1958، ص149.

[5]. ابن شرف محمّد، مسائل الانتقاد، ص198.

[6]. ينظر: خلدون بشير، الحركة النّقديّة، ص232. مرتاض محمّد، النّقد الأدبي القديم في المغرب العربي نشأته وتطوره حتى القرن السّادس الهجري . مقاربة تاريخيّة فنيّة، دار هومه الجزائر، ط2، ص154. ذكرنا هؤلاء لأنّهم همُ الذين تحدثوا عن السّرقات لدى ابن شرف القيرواني بشكل لافت، ولم نجد في حدود علمنا غيرهم زيادة على مصطفى هدارة وعبد العزيز قلقيله والشّيخ بوقربة، ومع ذلك فجميعهم كانوا على فكرة واحدة تقريبا، ولم يقدّموا في نظرنا دراسة مبسوطة ومتنوعة لابن شرف في قضيّة السّرقات إلاّ قليلا ممّا جاء به بشير خلدون.

[7]. رُب سائل يسأل: لمَ لم تجب عن كلّ تلك التّساؤلات السّابقة؟ إذْ تركتَها معلقة، وأفئدة القراء تتطلّع للإجابة عنها؟ قلتُ: ليس المجال مجالَها، كما ليس السّائل صاحبَها، وإذا مدّ الله لصاحبها في العمر، وألهمه الرّشد، سيقف عندها محللا ومضيفا.

[8]. طبانه بدوي، السّرقات الأدبيّة . دراسة في ابتكار الأعمال الأدبيّة وتقليدها، نهضة مصر د.ت، ص160.

[9]. ابن الأثير ضياء الدّين، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر، 1939، ج2، ص363.

[10]. ابن رشيق، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، ج2، ص280.

[11]. الجرجاني القاضي علي، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم علي محمّد البجاوي، المكتبة العصريّة بيروت، ط1، 2006، ص 185.

[12]. هو أبو جعفر محمّد بن عبد الله، وهو من طبقة الشّعراء المجيدين، ولد بالكوفة، وفي أخباره كثير من الغموض. ينظر ترجمته: أبو الشّيص الخزاعي، ديوان أبي الشّيص وأخباره تح: عبد الله الجبوري، المكتب الإسلامي بيروت، ط.1، 1984، ص8. 21.

[13]. سقطت " ها" ذكرناها في نسخة أعلام الكلام، تح: محمّد زينهم محمّد عزب، ويليه كتاب أخبار النّحويي، دار الآفاق، 2003، ص68. وقوله ذكرناها لأنه سبق ذكرها في صفحات خلتْ.

[14]. ينظر: ديوان أبي الشّيص، مصدر سابق، ص59.

[15]. لفظتا 'يسير' وردتا أيضا بحرف الصّاد بدل السّين. وقد ذكر محقق ديوان أبي نواس أن أبا نواس أخذ هذا المعنى من أحد شعراء بني يربوع حين قال:

مَا قصّر الجودُ عنكم يَا بَنِي مَطَرٍ ... ولاَ تَجاوزكم يا آلَ مسعودِ

يحُلّ حيثُ حَللتُم لا يُفارِقُكم ... ما عاقب الدّهْرُ بَينَ البِيض والسّودِ

ينظر: أبو نواس الحسن بن هانئ، ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي، تح: إيقالدّ قاغنر، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط.1، 2003، ج.5، ص363.

[16]. في نسخة أعلام الكلام: "فهذا هو" ص68.

[17]. سقطتْ في أعلام الكلام، والسّهو راجع على ما أظن إلى المطبعة مع المحقق.

[18]. القيرواني ابن شرف، مسائل الانتقاد، ص 199. 200. لستُ أدري ما الذي دفع بابن شرف أن يقف عند هذا القسم دون سواه؟ حتى إنّه تحدّث عما لا يدعو الحديث عنه. خاصّة إذا نظرنا إلى إيجازه في طرح الأحكام وتلميحه في كثير من الأقوال والقضايا.

[19]. مرتبة الكمال هي في الحقيقة أعلى من مرتبة التّمام، وقيل أيضا أنّهما مترادفان، ينظر مثلا:

. الكفوي أبو البقاء، الكُليّات . معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، تح: عدنان درويش محمّد المصري، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط.2، 1998، ص296. . العسكري أبو هلال، الفروق اللغويّة، تح: محمّد إبراهيم سليم، دار العلم والثّقافة، القاهرة د.ت، ص263.

هناك التّفاتة وهي: قد يكون كتابة أحد المرتبتيْن؛ (الكمال أو التّمام) وقع تصحيفا من المحققين والنّاسخين، وهذا هو الرّاجح، لأني اكتشفتُ في آخر المطاف أن النّسخة الثّالثّة (رسائل الانتقاد، تح: حسن حسني عبد الوهاب) قد أتى محقّقها بلفظ الكمال في كليهما، وإذا صحّ هذا زال الإشكال. للاطلاع على النّسخة الثّالثّة ينظر: ابن شرف، رسائل الانتقاد، تح: حسن حسني عبد الوهاب، دار الكتاب الجديد بيروت، ط.1، 1983، ص59.

[20]. لا ندري ما قول النّقاد في هذين الشّاهدين، لكن يبدو أنّ الحلاوة والجزالة التي تحدث عنهما ابن شرف هي في الحقيقة باديّة في صدر البيت، ذلك أن عجُز بيت أبي نواس وهو "الآخذ" أحلى وأجزل من عجز بيت أبي الشّيص. " وفي كلٍّ خير".

[21]. ابن رشيق، العمدة، ج2، ص281.

[22]. هذا ما لم يوضحه ابن شرف، ولم يحدثنا عنه غيره، لكن يبدو أن ابن شرف يوافق جلّ النّقاد فيما ذهبوا إليه في باب المشترك، وإن كان في ظاهر نصه يميل إلى التّشدّد.

[23]. مرتاض محمّد، النّقد الأدبي القديم في المغرب العربي، ص154. مادام الأستاذ مرتاض أتى في هذا القسم بشاهد من عند الآمدي، وترك شاهد ابن شرف فإنه يبدو أنه وقع فيما وقع فيه بشير خلدون، وسيأتي الحديث عنه.

[24]. مازلتُ آسَفُ على تلك الدّراسات التي تحدثت عن السّرقات ولم تتطرق لابن شرف إطلاقا، أزراية بالنّاقد والمغاربة عموما؟ أم لصعوبة الخوض في كلامه الشّائك الملتبس؟ وحاولتُ أن أجد رأيا أدعم به قولي فما وجدت، ومما زاد الأمر غموضا أن الشّاهد الذي قدمه ابن شرف هنا لم أجده . غالبا . في الكتب التي تحدثت عن السّرقات.

[25]. اعتمدنا في دراستنا هذه على نسختين هما: مسائل الانتقاد تح؛ محمّد شعلان، والثّانيّة: أعلام الكلام تح؛ محمّد زينهم محمّد عزب. وطالعتُ في الأخير على النّسخة الثّالثّة (رسائل الانتقاد، تح: حسن حسني عبد الوهاب)، لكنني وجدتُ نسخة شعلان أفضل، فهي أكثر شكلاً وضبطا للأبيات والأقوال، وأحراها في وضع الفواصل والنّقاط، وأدقها في إخراج النّسخة سالمةً، ولو يسع المقام لبسط الأمثلة لفعلتُ، لكني أنبه إلى قضيّة الشّاهد الذي ذكره ابن شرف، ففي نسخة أعلام الكلام يقدمه مباشرة في ثنايا الكلام، موصولا بالتّقسيمات الفرعيّة، أما نسخة مسائل الانتقاد لشعلان فإنه يقدم الشّاهد بعد نقطة الانتهاء من الفقرة والرّجوع إلى السّطر، وكأنّ الكلام قد انفصل... وهذا أمر ذو بال، وهو ما يغيّر في القراءات، ومن هنا جاء بحثنا كما يُرى.

[26]. القيرواني ابن شرف، مسائل الانتقاد، ص199.

[27]. رأينا ذلك في مواضعَ كثيرة، وأظهر دليل على ذلك انتقاده الشّديد لامرئ القيس. ينظر مسائل الانتقاد، مثلا ص196. 197.

[28]. كان ابن شرف كثير التّلميح، شديد الإيجاز، تتخلل نصوصه إشارات عديدة، وهي في الحقيقة إشارات ولُمح لو تأملناها جيدا لوجدناها تقربنا في فهم كثير من القضايا النّقديّة التي ما نزال نجهل توجهه فيها، وكذلك علاقته مع بعض الاتجاهات الحديثة والمعاصرة.

[29]. مسائل الانتقاد، ص198.

[30]. ابن الأثير، المثل السّائر، ج2، ص365.

[31]. معلوم أن مصطلح السّلخ متداول بين النّقاد، زيادة على ابن الأثير: العلوي يحي بن ابراهيم، الطّراز، تح؛ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريّة بيروت، ط1، 2002، ج1 ص108.

[32]. ابن الأثير، المثل السّائر، ص381. ينظر أيضا: العلوي يحي، الطّراز، ج1، ص110.

[33]. لا مجال لذكرهم وبيانهم. ينظر مثلا: ابن رشيق، العمدة، ج2، ص290.

. الحلبي شهاب الدّين بن سليمان، حسن التّوسل إلى صناعة التّرسل، مطبعة أمين افندي هنديه، د.ت، ص118، وقد سماه هذا القسم بـ" حسن الاتباع".

. ابن وكيع محمّد أبو الحسن، المنصف للسارق والمسروق منه، تح؛ عمر خليفة بن إدريس منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط1، 1994، مج1، ص104، 115.

[34]. ابن قتيبة أبو محمّد، الشّعر والشّعراء، وزارة الثّقافة . الجزائر، 2007. ج1، ص19.

[35]. والحكم بالعيب ههنا على العموم. كما قد رأينا في هذا القسم مِن النّقاد مَن يَعدّه في باب السّرقات الحسنة، ومنهم من لا يراه سرقة أصلا.

[36]. هذا أمر واضح، وهو أشبه بأن نرى إنسانا قبيحَ المنظر لكنّنا نقول فيه: ما أجمل حواجبه، أو كذا...

[37]. هذا كغيره من التّقسيمات الكثيرة التي لم يطلعنا فيها على رأيه، وهي في الحقيقة مذكورة في كتب المتقدمين.

[38]. ابن الأثير، المثل السّائر، ج2، ص371

[39]. ينظر: ابن رشيق، العمدة، ج2، ص281.

[40]. ذكر ابن رشيق أن النّسخ فيما دون البيت، وهو ما يسمى بالاهتدام أيضا، العمدة، ج2 ص282.

[41]. المرجع نفسه، ص281. 289.

[42]. القيرواني ابن شرف، مسائل الانتقاد، ص198

[43]. زيادةً على مَنْ ذكرتهم نجد كذلك محمّد سلامة يوسف في مقاله: ابن شرف القيرواني وآراؤه النّقديّة في رسالتّه أعلام الكلام، مجلة عالم الفكر، ع.2، 1978، ص249.

[44]. ابن شرف، مسائل الانتقاد، ص199. ممّا عجِبتُ له وسأذكره ههنا أن مصطفى هدارة والشّيخ بوقربة ذكرا أن ابن شرف "يغفر السّرقة من القدماء"!!. ولستُ أدري من أين ظهر لهم ذلك، وأظنهم استندوا على حكم ابن شرف في سرقة المعاصر هذه، وهذا غير مقبول البتة ما لم يرد نص بيّن يثبت ذلك. ينظر إليهم: . هدارة مصطفى، مشكلة السّرقات، ص105.

. بوقربة الشّيخ، الشّعر وقضاياه عند أبي علي الحسن بن رشيق المسيلي، دار الأديب للنشر والتّوزيع، منشورات مخبر الخطاب الأدبي في الجزائر . جامعة وهران، ص160.

[45]. ربما هذا القول مما يميل إليه محمّد مرتاض وبشير خلدون. وذلك استنادا على ما ذكروه سابقا.

[46]. أقصد الأساتذة مرتاض وبوقربة وخلدون.

[47]. ابن شرف، المصدر السّابق، ص199.

[48]. ابن شرف، المصدر نفسه، ص200.